

اخبار

غسان ريفي: لو كنت أحمل سلاحاً لما استُديت

استُدعي الزميل غسان ريفي (مدير مكتب «السفير» في طرابلس والشمال)، أمس، من قبل المحامي العام التمييزي القاضي شربل أبو سمرا للتحقيق معه في الادعاء المقدم ضده من «المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي»، وذلك على خلفية المقال الذي كتبه بتاريخ 29 آب الماضي (عندما يسطو الدرك على أرزاق الناس) والذي تناول فيه حادثة مصادرة دورية من قوى الأمن الداخلي في طرابلس لكمية من العنب من عربة أحد النازحين السوريين.

وجرى الاستماع إلى أقواله، على أن تعقد جلسة أخرى في 30 تشرين الأول المقبل للاستماع إلى أقوال الشهود. ريفي أكد له «الأخبار» أنه مقتنع بما كتبه، ذلك أنه نقل تجاوزات قوى الأمن ومخالفاتها بمهنية وموضوعية بعيداً من أي قدح أو نم أو تشهير. ولفت إلى أن قوى الأمن قررت أن تنكر كل التجاوزات والاعتداءات التي تشهدها المدينة لتلاحق صحافيين هم أنفسهم تعرضوا لاعتداءات. وأضاف: «لأنني أملك قلماً استُديت، لو كنت أملك سلاحاً لما تجرّأ أحد على استدعائي».

منع استيراد مشروبات الطاقة الممزوجة بالكحول

وجّه وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور كتاباً إلى وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، يطالب فيه «التعميم على المؤسسات التجارية الالتزام الكامل لتطبيق قرار منع استيراد مشروبات الطاقة الممزوجة بالكحول وتسويقها تحت طائلة الإجراءات القانونية الرادعة».

كذلك أرسل أبو فاعور كتاباً إلى وزير الإعلام رمزي جريج «للإيعاز إلى المؤسسات الإعلامية المحلية بمنع الإعلانات الخاصة بهذه المشروبات».

«الاتحاد النقابي الديمقراطي المستقل»:

هل ثمة جديد؟

يطمح الاتحاد

الوطني للنقابات الى إنشاء نواة لمركز نقابي بديل عن الاتحاد العمالي العام. على أي قوى اجتماعية يراهن، وبأي ثقة سياسي؟

فراس أبو مصلم

دعا رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبد الله في مؤتمر صحافي عقده يوم أمس «كل القوى النقابية المخلصة للتشاور لإعادة بناء حركة نقابية ديمقراطية بنهجها»، مشيراً إلى أن «المهمة الأساس بناء مركز نقابي وطني ديمقراطي مستقل، قادر على الدفاع عن مصالح مئات الآلاف من العمال والمواطنين والمعلمين والموظفين والمياومين والأجراء، والضغط لإقرار عقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة والحوار الجدي بين الأطراف، على أساس الندية والشراكة».

يعوّل عبد الله على الاتحاد الوطني للنقابات، الذي يضم أيضاً اتحاد نقابات عمال الأخشاب والبناء ويمتل «امتداداً لأول اتحاد نقابي عمالي في لبنان ما قبل الاستقلال في أربعينيات القرن الماضي»، لينشئ نواة لحركة تستقطب

على ائتلافات نقابية لم تخرج من عباءة «القوى السياسية الطائفية» نفسها، أو على جمعيات تستجدي التمويل الأجنبي لتعمل على مشاريع غب الطلب؟ وهل بناء «مركز نقابي ديمقراطي مستقل» كفيل بإنتاج حركة نقابية جديدة ودينامية سياسية جديدة، أم أن الأخيرة شرط ولادة أي مشروع نقابي جديد؟ ربما يعول عبدالله ورفاقه على استجابة بعض القوى الاجتماعية، نقابية و«مدنية»، لتحذيره من «المصير الأسود» الذي أوشتت السياسات الاجتماعية-الاقتصادية أن توصل البلد إليه، بتعميقها الفقر وإعدامها فرص العمل وتدميرها الخدمات العامة الأساسية، ليصل الأمر إلى حد «تهديد وحدة البلاد وضرب بنية المجتمع وتفتيته». يرى عبدالله في «تزايد التحركات العمالية المطالبة وتوسّعها لتشمل للمرة الأولى موظفي الإدارات العامة والمياومين في مختلف القطاعات»، إرهابات لتغيير آت لا محالة، رغم «توظيف» القوى السياسية لهذه التحركات في صراعها على الحصص من ريع السلطة، وذلك في ظل «الغياب شبه التام للحركة النقابية المنظمة في إطار الاتحاد العمالي العام» الذي «يبدعي تمثيل مصالح العمال زوراً»، والذي تحول إلى «أداة» للقوى السياسية الطائفية وأصحاب الرساميل والاحتكارات، بحسب عبدالله.

عددا من النقابات الجديدة التي ساهم الاتحاد في إنشائها، والتي ترفض وزارة العمل الترخيص لها بسبب «الارتباط العضوي» للأخيرة مع الاتحاد العمالي العام والحكومة، وحرص الثالث المذكور على «حماية التوازن والتخصص السياسي والطائفي داخل الاتحاد العمالي العام، بما يمنع أية محاولة لتوحيد الحركة النقابية». يراهن عبدالله أيضاً على «الانخراط الكامل» لهيئة التنسيق النقابية في مشروعه، وعلى تعاون القوى النقابية التي يأمل انضواءها في إطاره مع ما يُسمى «منظمات المجتمع المدني»، التي تُعنى بالشؤون النسائية والشبابية، وكذلك «الأندية» المختلفة. يدعو عبدالله إلى «انخراط جميع العمال اللبنانيين والأجانب في نقابات مؤسساتهم» إن وُجدت، أو إنشاء نقابات جديدة إذا لم تكن قائمة، معلناً استعداد اتحاداه لتقديم «كل ما يلزم» للمساعدة في هذا المجال، ويدعو «منظمات المجتمع المدني إلى إطلاق حملة وطنية تدعو إلى الانخراط الواسع في العمل النقابي». يُعد عبدالله بعقد مؤتمر قبل نهاية العام لبدء العمل الفعلي، بمن حضر، أملاً من مبادرته أن «تفتح الباب» للتغيير على الأقل. يبدو الرهان على نقابات جديدة تنشأ خارج حاضنة النظام القائم، وبالصرع مع أدوات سيطرته المعروفة، أمراً مفهوماً، لكن هل من المنطقي التعويل

حقيقة

لجميع الأجهزة الأمنية (الأمن العام، أمن الدولة، الأمن الداخلي) عما لديها من معلومات فجاءتها إجابات شبه متطابقة: «أن النتيجة سلبية» أو «أن لا معلومات لدينا»، باستثناء حالات قليلة جداً حيث أوردت الأجهزة ما قد يكون لديها من معلومات بقيت أشبه بالخبريات حول بعض الأشخاص. ويتضح أن اللجان اكتفت بهذا الحد، من دون أن تكلف خاطرهما عناء مراجعة أي من الميليشيات أو التنظيمات التي نسب إليها ذوم المفقودين في استماراتهم المسؤولة في الخطف. أما في الحالة الثانية، (الأشخاص المحتمل أن يكونوا في سورية) فقد وجه رئيس اللجنة المعنية في 2001 النائب فؤاد السعد طلب الاستعلام للواء غازي كنعان مستهلاً إياه: «عطفاً على الحديث الذي جرى بيننا.. وبناء لطلبكم، ولا نلغى في الملف أي جواب. وفي الحالة الثالثة، وجهت اللجنة طلب الاستعلام من خلال البعثة الدولية للصليب الأحمر فجاءتها إجابات بشأن عدد من الأشخاص الذين اعترفت إسرائيل باحتجازهم لديها.

ولكن ماذا عن الاستخبارات العسكرية؟ يؤكد صاغية في حديث لـ «الأخبار» أن لجان التحقيقات لم تطلب معلومات من الجيش اللبناني، وهذا ما يطرح تساؤلات عديدة حول استبعاد جهة أمنية كان لها الدور الأكبر في الحرب الأهلية اللبنانية في توثيق جرائم الخطف التي طاولت عسكريين في الجيش، إضافة إلى أن الاستخبارات العسكرية يفترض أن لديها معلومات موثقة حول مئات عمليات الخطف التي وقعت في مناطق كانت خاضعة لسيطرتها إبان الحرب الأهلية.

أما بخصوص المقابر الجماعية، فزعمت لجنة التحقيق في 2000 عثورها على مقابر جماعية عدة، ذكرت بعضها وأبقت أخرى طي الكتمان. وهنا، وباستثناء إحدى المقابر الجماعية التي جرت فيها معاينة جثث، لم يتضمن التقرير المسلم إلى صاغية أي إشارة إلى الإسناد أو المعلومات الاستخباراتية التي ارتكزت عليها اللجنة في هذا الخصوص. والأهم من ذلك، وبدل أن يؤدي استكشاف المقابر الجماعية إلى اتخاذ تدابير فورية لصونها وحمايتها تمهيداً للتعرف على هوية الأشخاص الذين رميت جثثهم فيها، للسماح لأهلهم بدفنهم وفق طقوسهم وبدء الحداد عليهم، فإنها عدت وجودها سبباً لإغلاق الملف وانتهاء القضية. أين تقع المقبرة التي أشار إليها التقرير؟ يفضل صاغية ألا يحدد بدقة مكانها، مؤكداً لـ «الأخبار» أنه سيفتح ملف هذه المقبرة على مصراعيه في القريب العاجل ومن خلال القضاء اللبناني، مكتفياً بالإشارة إلى أن هذه المقبرة تضم أكثر من 60 جثة، وإنها تقع في إحدى قرى محافظة جبل لبنان، كما أعلن صاغية أنه سيودع البعثة الدولية للصليب الأحمر نسخة عن كامل الملف، أسهاماً في جهوده الحثيثة لكشف مصائر المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان.

حكمت محكمة الدولة

نفيذي يادولة

زورونا في دوام اهالي المفقودين حتى استلام كامل ملف التحقيق*

على الرصيف المقابل | كل خميس بدءاً من 18 أيلول للسراي الحكومي | من الساعة 11 - 3 بعد الظهر

* ملف تحقيقات اللجنة الرسمية التي تشكلت عام 2000 للإستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين في لبنان

#righttoknow #visitus



صوت لبنان
93.3 FM

vdl.com.lb

vdl lebanon app.

@voixduliban

من برنامجنا ليوم الجمعة

06.30 : صاحبة الجلالة .. قراءة في عناوين و تفاصيل الصحف

09.20 : مع اطيب تحيات سوسن .. مع فريق DIET CENTER

10.20 : الاقتصاد أولاً .. مع الصحافي الاقتصادي ألفونس ديب

11.20 : NEC PLUS ULTRA .. مع المذرب ميلاد حدشيتي

15.00 : تحت القاتون .. مع رنده جباعي

17.45 : ما بنعم .. مع ريم صيرفي